سيناريو لدمج المصرفين بشركة مساهمة مملوكة للدولة

السوريون أودعوا في مصرفي التوفير والتسليف ١٠٠٠ مليار ليرة سورية

| عبد الهادي شباط

مع ارتفاع وتيرة الحديث حول الدمج لمصرفي التوفير والتسليف الشعبي بدأت تظهر حالة من القلق لدى بعض الكوادر العاملة في المصرفين وهو الأمر الذي ربما يكون له أثر سلبي على سرعة وجودة المهام المصرفية وربما يتجاوز الأثر وحالة القلق العاملين لدى المصرفين إلى بعض المودعين والمتعاملين كما بين عدد من المتابعين للعمل المصرفي.

مصدر في القطاع المصرفي الحكومي أكد لـ«الوطن» أنه لا أثر لحالة دمج مصرفي التوفير والتسليف الشعبي على الودائع وأن حركة الودائع جيدة وتقترب في المصرفين لحدود الألف مليار ليرة وكل الخدمات وحالات الإيداع والسحب وغيرها من العمليات المصرفية تجري بانتظام ودون أي خلل، ولا تؤثر مرحلة الدمج بحال تمت في هذه الخدمات والعمليات وستكون كل الخدمات والمهام المصرفية نافذة ووفق نظام العمل الطبيعي.

ولفت إلى أنه تم عقد اجتماع مؤخر في وزارة المالية لبحث العديد من القضايا المتعلقة في عملية الدمج وأن هناك بعض التعديلات يتم العمل عليها في مشروع مرسوم الدمج الذي تقوم به وزارة المالية وأوضح أن هناك العديد من النقاط يتم بحثها بشكل جيد وتحتاج لبعض الزمن منها إجراء تقييم الأصول الثابتة لدى المصرفين ونظام العمل التقني والبرامج المصرفية لدى المصرفين مع الرغبة في اعتماد النظام البنكي لدى التسليف الشعبي لاتساع شموله وقدرته على تقديم خدمات أفضل إضافة لموضوع الأبنية واللوغو وغيره من التفاصيل التي تحتاج لدراسة قبل عملية الدمج

وكان مصدر بيّن لـ«الوطن» حول شكل الدمج والسيناريو المتوقع أن يكون على نحو شركة مساهمة مملوكة للدولة كأحد الخيارات التي يمكن أن يذهب لها شكل الدمج وهو ما يسمح بمنح مرونة أوسع في الإدارة واتخاذ القرارات والاستجابة أكثر لمتغيرات العمل المصرفي وحاجات السوق المحلية لكن ذلك مازال مجرد خيار يتم نقاشه إلى جانب خيار الدمج والبقاء ضمن منظومة العمل المصرفي الحكومي والقوانين الحالية الناظمة له.

بينما أكدت وزارة المالية في حديث سابق لها حول دمج المصرفين أهمية أن يراعي التوزع الجغرافي الجديد الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي والصناعي وخاصة المدن الصناعية. وضرورة الاهتمام بالرؤية البصرية للمصرف الجديد، وأن تكون عصرية وتعكس هوية المصرف، وإلى الإسراع بإنجاز أعمال اللجان المعنية بالدمج والتركيز على الاستفادة من نقاط القوة الموجودة لدى المصرفين في عملية الدمج بحيث يحقق المصرف الجديد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

لكن تساؤلات مازالت تدور حول مسوغات الدمج وتوقيته وخاصة أن الكثير من التجارب التي شهدناها في دمج المؤسسات الحكومية لم تكن موفقة.

بينما يدافع مؤيدو الدمج عن توجهاتهم بأن مدخلات الدمج في القطاع المصرفي مختلفة عما كان يجري سابقاً من عمليات دمج لمؤسسات وشركات خاسرة أو فاشلة. وكانت الحكومة في بيان لها أظهرت خلال الأيام الأخيرة أنها تتابع بكل اهتمام واقع وآفاق تطوير القطاع المصرفي العام سعياً لتقديم أجود الخدمات المصرفية وعلى النحو الذي يساهم بحسن إدارة السيولة الوطنية وتعزيز كفاءة وتنافسية هذا القطاع، حيث تم الطلب بموافاة رئاسة مجلس الوزراء بمذكرة مفصلة مشتركة تتضمن عدداً من المحاور منها أهم الإشكاليات التي يعاني منها القطاع المصرفي العام، والتي تؤثر سلباً في كفاءة الأداء، ومقترحات تجاوز هذه الإشكاليات وبيان نقاط القوة والضعف في القدرة التنافسية للقطاع المصرفي العام، ومقترحات تعزيز تنافسية القطاع والمقترحات التشريعية، والإدارية والتنظيمية والمالية التي تضمن الحفاظ على الكوادر البشرية المؤهلة في هذا القطاع، والتي توفر كذلك البيئة المناسبة لاستقطاب كوادر كفؤة لاحقاً.

وأيضاً عرض مدى مساهمة هذا القطاع في بنية الدفع الإلكتروني، ومتطلبات تعزيز حضوره في هذا المجال بما يضمن تحديثه وعصرنته للاستجابة لمتطلبات السوق الحديث من تجارة إلكترونية وغير ذلك.

ومتطلبات منح المصارف العامة المرونة المؤسسية المطلوبة لإدارة أعمالها بكفاءة وتنافسية ووفق أسس من حرية اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية بعيداً عن القيود الروتينية والبيروقراطية الإدارية غير المبررة وتقديم مقترحات لتقديم خدمات مصرفية يمكن أن توفر عوائد بالقطع الأجنبي، في حدود القوانين والأنظمة النافذة.

المواطنون يشكون ارتفاع أسعار السجاد والتجار يشتكون من كساده

حبزة يتوقع إقبالاً وارتفاع الأسعار أكثر مع برودة الطقس.. وأكريم ينفي ذلك

| رامز محفوظ

مع بداية فصل الشتاء من كل عام تشهد أسعار بعض المواد المطلوبة للموسم ارتفاعاً كبيراً مثل السجاد «الموكيت» الذي وصل سعر المتر الواحد منه إلى أرقام كبيرة حيث تراوح سعر متر السجاد حسب ما رصدت «الوطن» خلال جولة على أسواق دمشق بين 75 و350 ألف ليرة ومتر الموكيت بين 70 و300 ألف ليرة، ناهيك عن رداءة بعض الأصناف الموجودة في السوق والتي يتراوح سعر المتر الواحد منها بين 75 و150 ألف ليرة، فما مبرر هذا الارتفاع الجنوني في أسعار السجاد والموكيت؟ وما أسباب هذا الارتفاع رغم استقرار سعر الصرف وإمكانية تخزين كميات كبيرة منها من العام الماضي؟

بعض أصحاب محال بيع السجاد أكدوا أن الإقبال على شراء السجاد والموكيت ضعيف هذا العام نتيجة ارتفاع سعره، لافتين إلى أن سعر المتر الواحد من النوعية الفاخرة لم يتجاوز 250 ألف ليرة خلال العام الماضي لكن هذا العام وصل سعر المتر لحدود 350 ألف ليرة، وبين آخرون أن سعر أصغر سجادة تعتبر من أنواع السجاد الشعبي «الردي» يصل اليوم لحدود 600 ألف ليرة، متوقعين أن ترتفع الأسعار أكثر مع اشتداد البرودة خلال الأيام القادمة.

نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم بين لـ«الوطن» أن أسعار السجاد والموكيت ثابتة ولم ترتفع هذا العام قياساً للعام الماضي باعتبار أن سعر المادة الأولية «الخيط» ثابت ولم يشهد أي ارتفاع عالمياً، موضحاً أن معظم المعامل الحكومية المنتجة للسجاد متوقفة عن العمل والإنتاج بمعظمه هو من إنتاج معامل القطاع الخاص.

وأشار إلى أن الإقبال على الشراء ضعيف جداً هذا العام نتيجة ارتفاع أسعار السجاد والموكيت قياساً لدخل المواطن المنخفض، لافتاً إلى أن هناك كساداً كبيراً في المادة وعلى الأرجح لا يزداد الإقبال على الشراء مع اشتداد برودة الطقس.

بدوره بين أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة لـ«الوطن» بأنه ليس هناك أي مبرر لرفع الأسعار إلى هذه الأرقام الكبيرة، علماً أن نسبة كبيرة من التجار يحتكرون المادة ويضعونها في مستودعات من العام الماضي ومن ثم يقومون بعرضها مع بداية فصل الشتاء لبيعها بأرقام مضاعفة عن العام الماضي، متوقعاً أن ترتفع أسعارها أكثر مع اشتداد البرودة خلال الأيام القادمة نتيجة زيادة الطلب عليها، ومطالباً بضرورة تكثيف الرقابة التموينية على محال بيع السجاد وضبط أسعارها ووضع حد لهذا الارتفاع الكبير بأسعارها.

> معظم المعامل الحكومية المنتجة للسجاد متوقفة عن العمل

ولفت إلى ارتفاع أجور النقل من حلب إلى بقية المحافظات باعتبار أن نسبة كبيرة من السجاد الموجود في السوق هو من إنتاج محافظة حلب وأن ارتفاع أجور الأيدي العاملة وأسعار المشتقات النفطية من أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار السجاد والموكيت في السوق، متوقعاً أن ترتفع الأسعار أكثر من الأسعار الحالية مع زيادة الطلب عليه خلال الفترة القادمة.

مولوي لـ«الوطن»: بحاجة إلى بيئة تنعش الاقتصاد

رجال الأعمال يضغطون على الحكومة لتعديل قانون المخالفات التموينية

| هناء غانم

جدد صناعيو القطاع الكيميائي مطالبهم حول ضرورة تعديل المرسوم 8 الخاص بحماية المستهلك مشددين على ضرورة إلغاء عقوبة السجن وإيقاف الجرم بالمشاهدة على المخالفات التموينية وأن يترك الأمر للقاضي.

أمين سر الغرفة محمد أيمن مولوي قال في تصريح لـ«الوطن»: إن المرسوم 8 فيه الكثير من المخالفات فهو لم يفرق بين المخالفات الجسيمة التي تستدعي عقوبتها الحبس والتي من الممكن أن تنتج عن العمل عن غير قصد أو بقصد الإساءة، موضحاً أن مواد المرسوم من المادة 41 إلى المادة 56 جميعها عقوبتها الحبس ولو قارنا هذا المرسوم بنظيره في الدول المجاورة، مثلاً مصر، لوجدنا أنه لا يوجد إلا مادتان فقط تستدعي عقوبتهما الحبس وأهمهما احتكار السلع الأساسية التي تهم المواطن، والمادة الثانية هي أن يكون المنتج المقدم فيه ضرر أو مرض للمستهلك وهنا يجوز الحبس للتاجر أو الصناعي، أما باقي المواد فهي تتضمن غرامات قد تصل إلى أرقام كبيرة يعود تقديرها للقاضي لافتاً إلى أن هناك أيضاً إشكالية أيضاً في بعض المواد الأخرى التي يجب حلها.

مولوي لفت إلى وجود مذكرة تم تقديمها إلى وزارة الصناعة بعد العديد من المناقشات لصياغة مشروع مرسوم جديد أو تعديل المرسوم 8 بحيث يتناسب مع ما هو معول به، بحيث يضمن حق المستهلك، ويضمن ويحمي التاجر أو الصناعي والمستورد، مؤكداً أننا مع المستهلك بأن يأخذ حقه 100 بالمئة لكن بالوقت نفسه يجب ألا يكون هناك غبن للتاجر أو الصناعي وأن يكون هناك وضوح تام بالقانون ينصف الطرفين..

وعبر مولوي عن تفاؤله بتوجيهات الحكومة الجديدة التي جاءت للمعنيين بالتجارة والتشاركية في القرار مع الاتحادات والغرف للتوصل إلى قرارات صحيحة وقوانين صحية.. مضيفاً: إننا اليوم بحاجة إلى تحسين بيئة العمل التي سوف تنعش الاقتصاد الوطني وتطوره.

بدوره حسام عابدين عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها رئيس القطاع الكيميائي طالب بأن يتم تزويد المستشار القانوني بالتعديلات التي تم طرحها خلال الاجتماع وذلك لدراسة إمكانية الصيغة القانونية للتعديلات اللازمة وإعداد مذكرة يتم توجيهها لوزارة الصناعة والمطالبة بتعديل المرسوم.

> مذكرة إلى وزارة الصناعة بعد مناقشات لصياغة مشروع قانون جديد

الجمارك: 23 تاجراً استوردوا سكراً خلال النصف الأول من العام الحالي

الاقتصاد لـ«الوطن»: استيراد ٢١٠ آلاف طن من السكر (الخام والمصنع) في ستة أشهر

الصناعة لـ«الوطن»: مؤسسة السكر ميتة سريرياً وتنفذ1 بالمئة من خطتها

| نورمان العباس

كشفت وزارة الاقتصاد لـ«الوطن» أنه تم استيراد نحو 210 آلاف طن من السكر «الخام والمصنع» في النصف الأول من عام 2024، حيث تشكل نسبة السكر المصنع 43 بالمئة من الكمية المستوردة.

وفي المقابل، كانت كمية السكر المستوردة في النصف الأول من عام 2023 نحو 221 ألف طن، ما يقارب نسبة سكر مصنع تزيد على 70 بالمئة.

بينما كشفت بيانات المديرية العامة للجمارك أن عدد مستوردي مادة السكر «الخام والمصنع» خلال النصف الأول من عام 2024 بلغ 23 مستورداً.

بدورها أوضحت بيانات وزارة الصناعة لـ«الوطن» أن مؤسسة السكر حققت مبيعات تمثل 0،3 بالمئة من إجمالي مبيعات المؤسسات، حيث بلغت مبيعاتها حتى النصف الأول من العام الجاري 7 مليارات ليرة، بنسبة تنفيذ 1 بالمئة من الخطة التي كانت تقدر بـ742 مليار ليرة، مع معدل نمو قدره 73 بالمئة مقارنة بمبيعات النصف الأول من العام الفائت التي بلغت 4 مليارات ليرة.

وفيما يتعلق بالإنتاج، أفادت الوزارة بأن مؤسسة السكر أنتجت أقل من 1 بالمئة من إجمالي إنتاج المؤسسات، حيث بلغ إنتاجها 2 مليار ليرة، بنسبة تنفيذ 0،1 بالمئة من خطة الإنتاج التي كانت تقدر بـ371 مليار ليرة، مسجلة تراجعاً بنسبة 50 بالمئة عن العام السابق.

> أكاديمي: القطاع العام أصبح كارثياً على الاقتصاد الوطني نتيجة لانخفاض إنتاجيته

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق مجدي الجاموس رأى في حديثه لـ«الوطن» أن القطاع العام أصبح كارثياً على الاقتصاد الوطني نتيجة لانخفاض إنتاجيته.

ولفت إلى أن سورية، رغم شهرتها بزراعة الشوندر السكري، تفتقر إلى السياسات الواضحة والمبادرات اللازمة لتعزيز إنتاجه، ما يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على الاستيراد.

وأضاف: إن تكلفة استيراد السكر مرتفعة، في حين أن هناك أراضي ومناطق ملائمة لإنتاج الشوندر السكري.

وأشار الجاموس إلى أن الاعتماد على الاستيراد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السكر في الأسواق، ما يحقق أرباحاً إضافية للمستوردين.

كما رأى الجاموس أن غياب الخطط الواضحة وعدم وجود حوافز كافية يشكلان عائقاً أمام أداء المؤسسات الإنتاجية، بما في ذلك مؤسسة السكر، ما يجعل القطاع العام يبدو كـ«قطاع خاسر وغير ناجح».